المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN: 2710-095 Electronic ISSN 2790-1254
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية – جامعة بغداد بعنوان
التكامل المعرفي للدراسات التربوية والاجتماعية

مراتب قرائن الاعلال عند النقاد وأثرها في الحكم على الحديث

أ.م.د. علي نهاد خليل
جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد
ali.n@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

احمد عباس خليف
ahmed.abbas2201@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع مراتب قرائن الإعلال عند نقاد الحديث وأثرها في الحكم على الحديث، بوصفه من أدق مباحث علم علل الحديث وأعمقها أثراً في منهجية التصحيح والتضعيف وتهدف إلى تأصيل مفهوم قرائن الإعلال، وبيان أنواعها، ثم الكشف عن مراتبها عند النقاد والمعايير التي اعتمدوها في ترتيبها، مع إبراز أثر ذلك عملياً في الحكم على الأحاديث قبولاً ورداً. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع نصوص النقاد في كتب العلل والتخريج والجرح والتعديل، وتحليل تطبيقاتهم النقدية لاستخلاص مراتب القرائن، ثم تنزيل ذلك على نماذج حديثية لبيان أثر التراتبية في الترجيح والحكم. وتوصلت إلى أن قرائن الإعلال متفاوتة القوة؛ فمنها قرائن قوية توجب الجزم بالحكم، كالاتهام بالكذب ومخالفة النص القطعي والإجماع على ترك الحديث، ومنها قرائن متوسطة تستدعي الموازنة والترجيح، كالتفرد والمخالفة وعنعنة المدلس وزيادة الثقة إذا خالف الأوثق، ومنها قرائن ضعيفة لا تستقل بالحكم ولكنها تتقوى بتضافرها، كمذهب الراوي والرواية عن الضعفاء وصغر سنه عند السماع. كما أبرزت الدراسة من خلال النماذج التطبيقية أثر هذه التراتبية في منهج النقاد؛ فبعض الأحاديث صححت لتوافر قرائن تقويها رغم وجود ما قد يُتوهم علة، وأخرى ردت لاجتماع قرائن قادحة قوية، مما يكشف عن دقة الموازنة النقدية عندهم.
وأوصت الدراسة بمزيد من العناية بقرائن الإعلال تأصيلاً وتطبيقاً، وإفراد كل قرينة بدراسة مستقلة، واستثمار التقنيات الحديثة في جمع أقوال النقاد وتحليلها للكشف عن منهجهم في ترتيب القرائن وترجيحها.

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرف هذه الأمة بسنة نبيها, وجعل حفظها من اعظم القربات ,وصانها برجال نذروا أنفسهم لخدمتنا , فميزو صحيحها من سقيمها,ونقوا مروياتها من الدخيل والموضوع , والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ,وعلى اله الطيبين الطاهرين ,وصحبه المنتجبين ,ومن سالر على نهجهم إلى يوم الدين.

اما بعد :

فإن علم علل الحديث يعد من أدقّ علوم السُّنَّةِ النبويَّةِ واعمقها غورًا، إذ يتناولُ الكشفَ عن العللِ الخفية التي تقدحُ في صحة الحديث، مع أنَّ ظاهره السلامةُ من ذلك. وقد اعتنى به أئمَّةُ النقدِ عناية فائقة، لما له من أثرٍ بالغ في تمييزِ صحيحِ الأخبارِ من سقيمها.

ويقومُ النقَّادُ في هذا الفنِّ على جمله من المعاييرِ والأدواتِ الدقيقه، التي تُعرَفُ بقرائنِ الاعلال، والتي تمكِّنُهم من التمييزِ بين الصحيحِ والمعلول، والمحفوظِ والشاذ. وهذه القرائنُ ليست على مرتبه واحدة، بل تتفاوتُ في قوَّتِها ودلالتِها؛ فمنها ما هو قوي يكادُ يُلازِمُ العلَّة، ومنها ما هو متوسط يُفيدُ غلبةَ الظن، ومنها ما هو ضعيف لا يستقلُّ بالحكم إلا إذا انضم إلى غيره.

وتبرزُ أهميَّةُ معرفة مراتبِ هذه القرائن في كونِها أساسًا في عملية الترجيحِ بين الروايات، إذ بها يظهرُ تميُّزُ الناقد الخبير، وتتجلَّى دقَّتُه في اصدار الأحكامِ على الاحاديث.

وتهدفُ هذه الدراسة إلى تأصيلِ مفهومِ قرائن الإعلال وبيانِ مراتبها، ثم إبرازِ أثرها التطبيقي في منهجية الحكمِ على الأحاديثِ تصحيحاً وتضعيفًا، وذلك من خلال مبحثينِ رئيسين: الأوَّل في التاصيل النظري ومراتبِ القرائن ، والثاني في التطبيقِ العملي وأثرِ تراتبيَّتها فيالنقد.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. الكشف عن جانب دقيق من جوانب المنهج النقدي عند المحدثين، وهو جانب القرائن ومراتبها، الذي لم يحظ بدراسة مستقلة تأصيلية تطبيقية كافية، رغم أنه يمثل لب علم العلل وأساسه.
2. بيان الضوابط المنهجية التي اعتمدها النقاد في الترجيح بين الروايات المختلفة، مما يساعد على فهم كيفية تعاملهم مع الأحاديث المعلولة والمختلف فيها، ويسهم في حل كثير من الإشكالات النقدية.
3. تقديم نماذج تطبيقية متنوعة تعين الباحثين وطلاب العلم على فهم كيفية تطبيق هذه المراتب في نقد الأحاديث، وتقريب الصور النقدية للدارسين، مما ينمي لديهم الملكة النقدية.
4. الرد على الشبهات التي تثار حول المنهج النقدي الإسلامي، وإظهار دقته وموضوعيته، وكونه منهجاً علمياً يقوم على أسس محكمة ومعايير دقيقة، لا على الأهواء والتحيزات.
5. إبراز الخبرة النقدية والملكة الحديثية التي تميز بها أئمة النقد، وكيف وظفوا هذه المراتب في أحكامهم، مما يسهم في تكوين رؤية واضحة عن عظمة هذا العلم وجهود أعلامه.
6. سد ثغرة في المكتبة الحديثية، حيث تندر الدراسات التي تعالج موضوع مراتب القرائن بشكل مستقل وشامل، تجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي.

هدف البحث :

تهدف هذه الدراسةإلى تحقيق مايلي:

1. تأصيل مفهوم قرائن الإعلال، من خلال بيان معناها اللغوي والاصطلاحي، واستعراض أنواعها المختلفة.
2. تحديد مراتب قرائن الإعلال عند النقاد، والكشف عن المعايير التي اعتمدوها في ترتيب هذه القرائن وتفاضلها في القوة والتأثير.
3. بيان الأثر التطبيقي لمراتب القرائن في الحكم على الأحاديث، من خلال تحليل نماذج حديثية متنوعة تبين كيفية توظيف النقاد لهذه المراتب.
4. الكشف عن أثر تراتبية القرائن في منهجية التصحيح والتضعيف، وبيان كيفية تعامل النقاد مع القرائن المختلفة عند الاجتماع والتعارض.
5. تقديم تصور واضح عن المنهج النقدي الإسلامي، وإظهار مدى دقته وعمقه، من خلال تحليل تطبيقاته العملية.

منهج البحث

ستعتمد الدراسة على منهج استقرائي تحليلي مقارن.

الكلمات المفتاحية: قرائن الإعلال، مراتب القرائن، نقد الحديث، علم العلل، التصحيح والتضعيف، منهجية النقاد.

الدراسات السابقة :

1. قرائن الترجيح عند المحدثين – للدكتور ماهر ياسين الفحل (دراسة منشورة في مجلة, جامعة تكريت ,2011م) تناولت الدراسة القرائن التي يستعملها المحدثون للترجيح بين الروايات المختلفة وقدمت تصنيفاً لها لكنها لم تركز على مراتب هذه القرائن واثرها في الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.
2. القرائن وأثرها في الترجيح بين الروايات الحديثة - للدكتور عبد الله بن محمد الدميجي (بحث محكم في مجلة جامعة الإمام، 1425هـ). تناولت الدراسة أثر القرائن في الترجيح بين الروايات المختلفة، مع التركيز على الجانب التطبيقي، لكنها لم تفرد مبحثاً خاصاً لمراتب القرائن وتراتبيتها.
3. قرائن الإعلال عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل - للدكتور محمد طه الحاجري (أطروحة دكتوراه, جامعة أم درمان, 2007م). تناولت الدراسة استقراء قرائن الإعلال التي استعملها الدارقطني في كتابه العلل، وقدمت تصنيفاً لها، لكنها اقتصرت على منهج إمام واحد دون المقارنة مع غيره.

المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN: 2710-095 Electronic ISSN 2790-1254
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية – جامعة بغداد بعنوان
التكامل المعرفي للدراسات التربوية والاجتماعية

المبحث الأول: تأصيل قرائن الإعلال ومراتبها عند النقاد

المطلب الأول: ماهية قرائن الإعلال، مفهومها وأنواعها.

اولآ : مفهوم قرائن الاعلال

1-المفهوم اللغوي :

تتألف عبارة قرائن الاعلال من كلمتين لكل منهما دلالتها اللغوية:

القرائن :تأتي القرائن من الفعل الثلاثي (**ق ر ن**) وكلمة (**قرن**) في اللغة، أي: جمع شيء مع شيء والقران: الحبل يقرن به شيئان، وعقد القران هو عقد النكاح، ولذلك فإن قرينة الرجل زوجته[i].

والقرينة على وزن فعيلة وتأتي بمعنى مفعولةمن الاقتران، ومن هنا فقداقترن الامران وتقارنا. وجاؤواقراني، بمعنى مقترنين، وقارن الامر الامرمقارنة، وقرانااقترن به ورافقه. واقترن الامربغيره وقارنته قرانابمعنى صاحبته، وقرنت الامر بالامر: بمعنى وصلته. والقرين هوالمصاحب.[ii]

ومنه قوله تعالى: (وَقَالَ قَرِينُهُ هذَامَا لَدَيَّ عَتِيدٌ) [ق: 23]، وقال تعالى (وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَنًا فَهُوَ لَهُ قَرِينَ)[الزخرف: 36]، قال القرطبي: فهو له قرين، بمعنى: ملازم ومصاحب.[iii]

الإعلال :هو عملية تغيير تطال أحد حروف العلة (ا، و، ي) أو ما يشابهها كحرف الهمزة، وذلك بهدف التبسيط والتخفيف. يتم الإعلال إما من خلال الحذف كما في كلمة (قم) التي أصلها "قوم"، أو عبر القلب مثل (قال) التي أصلها (قول)، أو باستخدام التسكين والنقل كما في (يقوم) التي أصلها (يقوم). وتجدر الإشارة إلى أن الإعلال يُعَدّ جزءًا من الإبدال بمعنى أن كل إعلال يُعتبر إبدالًا، ولكن ليس كل إبدال يُصنف على أنه إعلال.[iv]

2- المفهوم الاصطلاحي

القرائن اصطلاحآ : هي ما يدلّ على المقصود من غير أن يكون نصًّا صريحًا فيه[v].

وعرّفها أبو البقاء الكفوي بأنها: ما يوضّح المراد لا بطريق الوضع، وإنما يُستفاد من سياق الكلام، سواء أكان من سابقه أم من لاحقه، بحيث يدلّ على تخصيص المقصود أو تعيينه[vi].

فالقرينة تُطلق على كل ما له ارتباط بالشيء المستدلّ عليه، ويُتوصّل به إلى بيان معناه وتحديد مراده.

تُعرف القرائن بأنها الوسائل التي تُظهر المعنى المطلوب دون الحاجة إلى التصريح به بشكل مباشر. وتشمل هذه القرائن كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعنى، سواء كان من الألفاظ أو الإشارات. وهي تؤدي دوراً مهماً في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستخدمة، سواء كان ذلك لتوضيح درجة حديث الراوي أو لتحديد حالة الجرح والتعديل)[vii]

الإعلال : هي عملية البحث والتنقيب عن الأسباب الخفية التي تؤثر في صحة الحديث، مع أن ظاهره يبدو سليمًا منها[viii].

والعِلّة عند المحدِّثين: سبب دقيق غامض يقدح في صحة الحديث، على الرغم من أن الحديث يظهر في ظاهره سالمًا من الخلل[ix].

ويمتاز مفهوم العِلّة عند النقّاد بأمرين رئيسين:

1. **الخَفاء**: فالعِلّة ليست أمرًا ظاهرًا كالإرسال أو الانقطاع أو وجود راوٍ ضعيف، بل هي خلل خفيّ لا يدركه إلا الأئمة النقّاد المهرة.

2. **القدح في الصحة**: فالعِلّة لا تُطلق عندهم إلا على ما يؤثر في صحة الحديث ويقدح فيها، فلا يُسمَّى السبب عِلّة في اصطلاحهم إلا إذا كان مؤثرًا في الحكم على الحديث[x].

وقد عرّفها ابن الصلاح بأنها:(أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، سواء أكانت في الإسناد أم في المتن، غير أن الغالب وقوعها في الإسناد)[xi].

كما زاد ابن حجر العسقلاني في بيانها فقال: (هي سبب يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، وقد يكون ذلك في الإسناد أو في المتن، إلا أن اتصالها بالإسناد أوثق وأغلب)[xii].

ثانياً: أنواع قرائن الإعلال

تنقسم قرائن الإعلال عند النقاد إلى أنواع متعددة بحسب طبيعة كل قرينة ومجال استخدامها، ويمكن إجمال أبرز هذه الأنواع فيما يلي:

1- القرائن المتعلقة بالسند:

وهي القرائن التي تستمد من دراسة الإسناد نفسه وخصائصه، ومن أهمها:

أ. **تفرد الراوي**: يعد التفرد من أقوى القرائن على الإعلال، خاصة إذا كان الراوي ممن ليسوا من الحفاظ المتقنين. فإذا تفرد راوٍ بحديث عن جمع من الثقات، وكان هذا الراوي ليس في مرتبة من يقبل تفرده، كان ذلك قرينة على نكارته وعلته. لكن التفرد ليس علة في ذاته، بل هو قرينة تحتاج إلى النظر في أحوال الراوي ومتابعاته[xiii]

ب. **مخالفة الثقات:** وتعد من أعظم القرائن الدالة على الشذوذ والإعلال. فإذا روى راوٍ حديثاً يخالف به من هو أرجح منه (أكثر عدداً، أو أحفظ، أو أتقن)، كانت المخالفة قرينة على خطئه ووهمه[xiv].

ج. **الاضطراب:** وهو اختلاف الرواة على راوٍ واحد في رفع الحديث أو وقفه، أو وصله أو إرساله، أو في متن الحديث، مع تساوي الروايات وعدم إمكان الترجيح. فالاضطراب قرينة على أن الراوي لم يضبط الحديث ضبطاً تاماً[xv].

د. **زيادات الثقات:** الزيادة من راوٍ ثقة هل هي مقبولة أو تعتبر قرينة على الوهم هذا موضع خلاف بين النقاد. فبعضهم يعد الزيادة قرينة على الحفظ إذا كان راويها ثقة، وبعضهم ينظر إلى القرائن المحيطة بها، كمعارضتها لمن هو أوثق منها[xvi]

ن. **عنعنة المدلس:** تدليس الراوي وإرساله الخفي يعتبر قرينة على إعلال الحديث، إذ لا يحتج بعنعنة المدلس حتى يصرح بالسماع[xvii]

2- القرائن المتعلقة بالمتن:

وهي التي تستخلص من دراسة النص نفسه وملاءمته للقواعد والمعايير النقدية:

أ. **مخالفة النصوص الأقوى** إذا جاء متن حديث يخالف نصاً قطعياً من القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع، كان ذلك قرينة قوية على وضع الحديث أو نكارته.[xviii]

ب. ركاكة الألفاظ وضعف السبك فالنقد الحديثي يهتم بسلامة المتن وفصاحته. فالأحاديث الصحيحة تمتاز بجزالة ألفاظها وملاءمتها لمنطوق النبوة. والألفاظ الركيكة أو المتنافرة مع أسلوب النبوة تعتبر قرينة على الوضع[xix]

ج. **الغرابة المفرطة** بأن يتضمن الحديث أمراً غريباً يخالف المعتاد أو المعهود من سنن الكون، أو يخالف العقل الصريح، أو يتضمن إسرائيليات غريبة[xx].

د. **مجيء الحديث على خلاف قواعد اللغة:** كانصراف ما لا ينصرف، أو الخطأ في الإعراب، أو الاستعمال اللغوي غير الفصيح[xxi].

ن. **مخالفة الحس والتاريخ الثابت:** كأن يتضمن الحديث حادثة تاريخية تخالف ما ثبت بالتواتر أو ينص على أمر حسي لا يمكن وقوعه[xxii].

3- القرائن المتعلقة بالرواة:

وهي القرائن التي تستفاد من دراسة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً

أ. مذهب الراوي وعقيدته قد يكون للراوي مذهب أو بدعة تحمله على الرواية بما يوافق هواه. فمذهب الراوي يعتبر قرينة يحتاط معها الناقد، لكنها لا توجب الحكم بالوضع بمجردها[xxiii].

ب. اتهام الراوي بالكذب أو الوضع وهي أقوى القرائن على إعلال الحديث رداً، فإذا كان في الإسناد راوٍ متهم بالكذب، كان ذلك قرينة على وضع الحديث[xxiv].

ج. سوء حفظ الراوي ضعف الراوي أو سوء حفظه (**سواء كان خفيف الضبط أو مختلطاً أو كثير الوهم**) يعتبر قرينة على احتمال عدم ضبطه للحديث[xxv].

د. الرواية عن الضعفاء والمجاهيل إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عن الضعفاء والمتروكين والمجاهيل، كان ذلك قرينة على أن حديثه لا يخلو من نكارة[xxvi]

4- القرائن المتعلقة بطريقة الأداء والتحمل

أ. السماع في سن مبكرة تذكر النقاد حالات من تغير الحفظ بسبب الكبر أو الاختلاط أو فقدان الكتب. فهذه قرائن تؤثر في قبول رواية الراوي في تلك الفترة[xxvii].

ب. الرواية بالمعنى إذا كان الراوي معروفاً بالرواية بالمعنى دون ضبط دقيق للألفاظ، كان ذلك قرينة على احتمال وجود تصحيف أو تحريف[xxviii].

ج. التحديث من الكتاب إذا كان الراوي يحدث من حفظه ثم من كتابه، فاختلاف الروايات قد يكون قرينة على سوء حفظه[xxix].

د. التحديث في حال الاستقرار التحديث في حال الاستقرار غير التحديث في حال الاضطراب والفتن، فالراوي قد يتغير في آخر عمره أو يتغير حفظه[xxx].

5- القرائن الخارجية:

وهي القرائن التي تستفاد من خارج نطاق الحديث نفسه:

أ. شهرة الحديث عند أهل العلم إذا كان الحديث مشهوراً عند أهل العلم، تلقوه بالقبول وتداولوه كان ذلك قرينة على صحته. وإذا كان غريباً لا يعرف إلا من طريق واحد، كان ذلك قرينة على نكارته[xxxi].

ب. عمل الأئمة بالحديث إذا عمل الأئمة بالحديث واعتضد بفعلهم، كان ذلك قرينة قوية على ثبوته[xxxii].

ج. إعراض النقاد عن الحديث إذا أعرض الأئمة النقاد عن حديث معين مع وجود ما يقتضي ذكره، كان ذلك قرينة على عدم ثبوته عندهم[xxxiii].

د. عدالة الصحابي فعدالة الصحابة كلهم تقتضي قبول روايتهم، لكن قد تقوم قرائن تشير إلى أن بعض الصحابة أخطأ في بعض الروايات، وهذه القرائن تحتاج إلى نظر دقيق مثل وهم في اللفظ ونسيان واختصار في الرواية او اختلاف في السماع او الفهم [xxxiv].

ن. مناسبة الحديث للواقع أحياناً يستأنس الناقد بمناسبة الحديث للواقع الذي قيل فيه فإن كان الحديث لا يناسب المقام ولا الحادثة التي قيل فيها، كان ذلك قرينة على الوهم[xxxv].

المطلب الثاني: قران الاعلال عند النقاد

أولاً: معايير ترتيب القرائن عند النقاد

قبل الشروع في بيان مراتب القرائن، لا بد من الإشارة إلى المعايير التي اعتمدها النقاد في ترتيب هذه القرائن وتحديد قوتها، ومن أبرزها

1. معيار القوة والثبوت فبعض القرائن تقوم على أدلة يقينية أو قريبة من اليقين، كالقرائن المستمدة من نصوص القرآن والسنة المتواترة، وبعضها تقوم على أدلة ظنية كالتفرد[xxxvi].

2. معيار الاتفاق والاختلاف القرائن المتفق عليها بين النقاد تكون في مرتبة أعلى مما اختلفوا في اعتباره قرينة، كالزيادة التي اختلف في اعتبارها قرينة وهم أو حفظ[xxxvii].

3. معيار الملازمة بعض القرائن تلازم العلة ملازمة قوية، فلا تكاد العلة تتخلف عنها، كاتهام الراوي بالكذب، وبعضها لا تلازمها بل تحتمل الصحة والعلة معاً[xxxviii].

4. معيار السياق والمجموع القرائن قد تتقوى بتضافرها وتعددها، فقرينة ضعيفة قد تكتسب قوة إذا انضمت إليها قرائن أخرى[xxxix].

ثانياً: مراتب قرائن الإعلال

يمكن تصنيف قرائن الإعلال عند النقاد إلى ثلاث مراتب رئيسة، تتفاوت في قوتها وأثرها في الحكم على الحديث:

المرتبة الأولى: القرائن القوية (ذات الدلالة القاطعة أو الراجحة)

وهي القرائن التي لا يكاد يتخلف الحكم بها، وتقود الناقد إلى الجزم بعلة الحديث أو صحته في الغالب. وتشمل:

1. **اتهام الراوي بالكذب أو الوضع** وهذه أقوى القرائن على الإطلاق، فإذا ثبت أن في الإسناد راوياً متهمًا بالكذب، كان ذلك قرينة قاطعة على وضع الحديث ورده، إلا إذا ورد من طرق أخرى يقوى بها[xl]. قال ابن حبان(وأولى ما يجرح به المحدث الكذب، فإذا ثبت على الرجل الكذب في حديث واحد سقط جميع حديثه) [xli]

2. **مخالفة النص القطعي** إذا جاء حديث يخالف نصاً من القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، كان ذلك قرينة قوية على وضعه أو نكارته، إذ لايمكن أن يصدرعن النبي ﷺ ما يخالف كتاب الله قطعاً[xlii]. قال الإمام الشافعي: (لا يثبت حديث يخالف القرآن)[xliii].

3. **الإجماع على ترك الحديث** إذا أعرض الأئمة عن حديث معين مع وجود ما يقتضي ذكره والعمل به، كان ذلك قرينة قوية على عدم ثبوته عندهم. قال ابن رجب: (وقد يُعلُّ الحديث بأن الأئمة لا يعملون به مع شهرته، فإن ذلك يدل على أنه ليس بمحفوظ)[xliv]. وقال الإمام أحمد في بعض الأحاديث: (هذا حديث منكر، والأئمة لا يروونه)[xlv].

4. **الاضطراب الشديد غير القابل للجمع** إذا اضطرب الراوي في حديثه اضطراباً شديداً لا يمكن معه ترجيح رواية على أخرى، كان ذلك قرينة قوية على عدم ضبطه للحديث [xlvi].

المرتبة الثانية: القرائن المتوسطة (ذات الدلالة الراجحة)

وهي القرائن التي تفيد غلبة الظن بوجود العلة أو عدمها، لكنها لا تبلغ درجة اليقين، ويحتاج الناقد معها إلى مزيد نظر وموازنة. وتشمل:

1. **تفرد الراوي مع عدم كونه من الحفاظ المتقنين**: فتفرد الراوي الضعيف أو الصدوق الذي ليس من الحفاظ قرينة قوية على نكارته، لكنها لا توجب الحكم بالوضع، بل يحتاج النظر في قرائن أخرى[xlvii]. قال ابن رجب: (التفرد لا يوجب الحكم على الحديث بالوضع، ولكنه قرينة على نكارته إذا كان الراوي ليس من الحفاظ)[xlviii].
2. **مخالفة الثقات لمن هو أرجح منهم**: إذا خالف الراوي الثقة من هو أكثر حفظاً أو عدداً، كانت المخالفة قرينة راجحة على وهمه، لكن هذا لا يعني أن كل مخالفة خطأ، بل قد تكون المخالفة محفوظة إذا كان راويها متقناً[xlix].
3. **الرواية بالمعنى مع عدم الضبط**: إذا كان الراوي معروفاً بالرواية بالمعنى، وكان الحديث مما يحتمل التغيير بالمعنى، كانت هذه قرينة متوسطة على احتمال التصحيف أو التحريف[l]
4. **عنعنة المدلس**: عنعنة المدلس قرينة متوسطة على الإرسال الخفي، لكنها لا توجب رد الحديث مطلقاً، بل ينظر في قرائن أخرى كتصريحه بالسماع في بعض الطرق، أو كونه من المعروفين بالتدليس عن الضعفاء[li].
5. **زيادة الثقة إذا خالفه من هو أوثق**: زيادة الثقة إذا عارضها من هو أوثق منه تعتبر قرينة متوسطة على وهمه في تلك الزيادة، وقد تختلف قوتها بحسب حال الراوي والمتابعات [lii].
6. **غرابة المتن:** إذا كان متن الحديث غريباً غير معروف، أو مخالفاً للمألوف في أحاديث الباب، كان ذلك قرينة متوسطة على نكارته، لكنها ليست علة قاطعة، فقد يكون الحديث صحيحاً ولكنه غريب[liii].

المرتبة الثالثة: القرائن الضعيفة (ذات الدلالة المحتملة)

وهي القرائن التي تفيد مجرد احتمال أو إشارة ضعيفة لا ترجح بمفردها حكماً، لكنها قد تكتسب قوة بانضمام غيرها إليها. وتشمل:

1. **مذهب الراوي وعقيدته**: إذا كان الراوي من أهل البدع والأهواء، كانت هذه قرينة ضعيفة على احتمال روايته ما يوافق هواه، لكنها لا توجب رد حديثه إذا كان ثقة في روايته ولم يكن يدعو إلى بدعته[liv]. قال الذهبي: (البدعة على مراتب، فصاحب البدعة الصغيرة إذا كان صدوقاً فحديثه صحيح، وأما الداعية إلى البدعة الكبيرة فيتوقف في حديثه)[lv].
2. **الرواية عن الضعفاء**: إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل، كانت هذه قرينة ضعيفة على احتمال وجود نكارة في حديثه، لكن لا يعني ذلك أن كل حديثه ساقط[lvi].
3. **كون الحديث مما لا يعمل به**: إعراض بعض الفقهاء عن العمل بالحديث مع وجود ما يقتضي العمل به قد يكون قرينة ضعيفة على عدم ثبوته، لكنه ليس علة قوية ما لم يكن الإعراض عاماً[lvii].
4. **صغر سن الراوي عند السماع**: صغر سن الراوي قد يكون قرينة ضعيفة على احتمال عدم ضبطه، لكنها لا توجب رد الحديث، فقد سمع كثير من الصحابة وهم صغار وحديثهم صحيح[lviii].
5. **عدم مناسبة الحديث للواقع**: إذا كان الحديث لا يناسب الحادثة التي قيل فيها، أو يخالف السياق التاريخي المعروف، كانت هذه قرينة ضعيفة على احتمال الوهم، لكنها لا تكفي وحدها للحكم بالرد[lix].

ثالثاً: تداخل القرائن وتضافرها

من المهم في هذا المقام التنبيه إلى أن النقاد لا ينظرون إلى القرائن بمعزل عن بعضها، بل ينظرون إلى مجمل القرائن المحيطة بالحديث. فالقرائن الضعيفة قد تتقوى بتضافرها، والقرائن القوية قد توهن بوجود قرائن معارضة[lx].

فمثلاً: تفرد الراوي الضعيف (**قرينة متوسطة**) إذا انضم إليه غرابة المتن (**قرينة متوسطة**) ومخالفته لحديث مشهور (**قرينة قوية**) كان ذلك دليلاً قوياً على نكارة الحديث. بينما التفرد وحده قد لا يكون كافياً للحكم بالنكارة إذا كان الراوي ثقة حافظاً[lxi].

وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى بقوله: (وقد يجتمع للحديث علل خفيفة كل واحد منها لو انفرد لم يقدح، فإذا اجتمعت صارت قادحة) [lxii].

رابعاً: نماذج تطبيقية من أقوال النقاد في مراتب القرائن

يتجلى فهم النقاد لمراتب القرائن في أحكامهم التطبيقية، ومن ذلك:

1. **حكم الإمام أحمد في حديث التفرد**: قال الإمام أحمد: (إذا تفرد الرجل بالحديث عن ثقات لم يتابع عليه، كان حديثه منكراً)[lxiii]. وهذا يدل على أن التفرد عند أحمد قرينة متوسطة إلى قوية إذا كان الراوي ليس من الحفاظ.
2. **حكم ابن معين في المخالفة: قال يحيى بن معين**:(إذا روى الثقة حديثاً يخالف فيه الثقات، فحديثه باطل)[lxiv]. وهذا يدل على أن المخالفة عند ابن معين قرينة قوية.
3. **حكم البخاري في زيادة الثقة**: كان البخاري إذا وجد زيادة في حديث ثقة ولم يتابعه عليها أحد، حكم بنكارتها إذا خالفها من هو أحفظ منه[lxv]. وهذا يدل على أن زيادة الثقة عنده ليست قرينة قوية على الحفظ مطلقاً، بل ينظر في القرائن الأخرى.

المبحث الثاني: الأثر التطبيقي لمراتب القرائن في الحكم الحديثي

المطلب الأول: نماذج تطبيقية لمراتب القرائن في نقد الأحاديث

يقوم المنهج التطبيقي في دراسة مراتب القرائن على استقراء الأحاديث التي تناولها النقاد بالدراسة، وتحليل كيفية توظيفهم للقرائن في الحكم عليها. وسيتم في هذا المطلب عرض تسع نماذج حديثية متنوعة، مع تحليل كل نموذج من حيث: نص الحديث، تخريجه، القرائن المحيطة به، مراتب هذه القرائن، وأثرها في الحكم النهائي على الحديث. ويهدف هذا التحليل إلى الكشف عن المنهجية النقدية التطبيقية عند أئمة الحديث في التعامل مع القرائن المختلفة، وكيف أن مراتب هذه القرائن تحدد مسار الحكم على الحديث بين الصحة والضعف.

النموذج الأول: حديث التفرد المقترن بقرائن تقويه

حديث: (إنما الأعمال بالنيات)

أولاً: نص الحديث

عن عمربن الخطاب قال: سمعت رسول الله (صلى) يقول:(إِنَّمَاالأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَالِكُلِّ امْرِئٍ مَانَوَى، فمن كانت هِجْرَتُهُ إِلَى دُنيَايُصِيبُها أَوْإِلَى امْرَأَةٍيَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَإِلَيْهِ)[lxvi].

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

يُعد حديث (إنما الأعمال بالنيات) من أعظم الأحاديث التي تُظهر كيفية تعامل النقاد مع قرينة التفرد. فهذاالحديث تفردبه يحيى بن سعيدالأنصاري عن محمدبن إبراهيم التيمي عن علقمةبن وقاص عن عمربن الخطاب ﷺ. ويحيى بن سعيد الأنصاري هو إمام ثقة ثبت من رجال الشيخين، وقد وثقه الأئمة جميعاً[lxvii]. وتفرد مثل هذا الراوي بحديث يعتبر قرينة متوسطة إذ أن تفرد الثقة الحافظ لا يعلُّ به الحديث مطلقاً، بل ينظر فيه مع قرائن أخرى.

والواقع أن هذا الحديث قد اكتنفته قرائن قوية رجحت صحته على الرغم من تفرد راويه. من أبرز هذه القرائن: شهرته العظيمة وتلقي الأمة له بالقبول، حتى صار من أصول الدين التي بني عليها الإسلام. قال الإمام أحمدبن حنبل:(حديث عمر هذاليس له إسناديصح غيره)[lxviii]. وهذا يدل على أن تفرد يحيى بن سعيد لم يكن مضعفاً للحديث، بل كان تفرد ثقة حافظ. وقرينة أخرى هي اتفاق الرواة على متنه وعدم اختلافهم فيه اختلافاً مؤثراً، مما يؤكد ضبط يحيى بن سعيد له.

كما أن عنعنة يحيى بن سعيد لم تكن قرينة مؤثرة، لأنه لم يثبت عنه التدليس، وقد صرح بالسماع في بعض طرق الحديث، فروايته عند البخاري: (حدثنا محمد بن إبراهيم)[lxix]. وهكذا اجتمعت قرائن متعددة: تفرد ثقة، وشهرة تامة، وعمل الأمة به، واتفاق على متنه. وقد غلبت قرينة الشهرة والعمل على قرينة التفرد، فحكم النقاد بصحته، وصار الحديث متفقاً عليه. قال الإمام النووي: (هذاحديث عظيم الشأن، وعليه مدارالإسلام)[lxx].

النموذج الثاني: حديث التفرد المقترن بقرائن تضعفه

حديث: (لا وصية لوارث)

أولاً: نص الحديث

عن أبي أمامة الباهليه ﷺقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:(إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ)[lxxi].

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

حديث (لا وصية لوارث) من الأحاديث التي ظهر فيها أثر تعدد الطرق في تقوية الحديث رغم وجود قرينةالتفرد. فقد تفرد عيسى بن أيوب عن شرحبيل بن مسلم بهذا الحديث عن أبي أمامةوعيسى بن أيوب مختلف فيه، فقد قال فيه الإمام

أحمد (ماأرى به بأساً)، وقال أبو حاتم(يكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال النسائي (لا بأس به)[lxxii]. وتفرد مثل هذا الراوي الذي ليس من الحفاظ المتقنين يعتبر قرينة متوسطة إلى قوية على نكارته.
لكن الحديث له طرق متعددةعن جماعةمن الصحابة، منها حديث عمرو بن خارجة[lxxiii]. هذه الطرق المتعددة شكلت قرينة قوية على صحة أصل الحديث، وتعدد الطرق من أقوى القرائن على ثبوت الحديث، لأنه يستحيل تواطؤ الرواة على الكذب. كما أن الحديث موافق للنص القرآني، فإن آيةالمواريث في سورةالنساءفي قوله تعالى:{ يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين }(النساء11) جاءت بعد أن كانت الوصية للوارث مشروعة فنسختها آية المواريث، فالحديث يؤكد هذا النسخ ولا يخالفه.
إضافة إلى ذلك، فقد عمل به جمهور الفقهاء وأجمعوا على أن الوصية للوارث لا تجوز. قال ابن المنذر:(أجمع أهل العلم على أن الوصية للوارث لا تجوز)[lxxiv]. وهذا الإجماع قرينة قوية على صحة الحديث. وبناءً على هذه القرائن المتضافرة، حكم النقاد بصحةالحديث. قال الترمذي: حديث حسن صحيح[lxxv]. وقدقال الحاكم: بصحةالحديث على شرط الشيخين[lxxvi]. فهنا غلبت قرائن تعدد الطرق والعمل والإجماع على قرينة التفرد.

النموذج الثالث: حديث المخالفة والشذوذ
حديث: زيادة (ومن حمل علينا السلاح فليس منا)
أولاً: نص الحديث
عن أبي هريريه رضي الله عنه أن رسول الله (صلى) قال:(**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**). وفي رواية شاذة بزيادة: (**وَمَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا**) [lxxvii].
ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم
يُظهر هذا المثال أثر قرينة المخالفة في الحكم على الحديث. فقد روى عبد الرحمن بن إسحاق هذا الحديث بزيادة: (ومن حمل علينا السلاح فليس منا)، وخالف بذلك جمهور الرواة الثقات الذين رووا الحديث بدون هذه الزيادة. وعبد الرحمن بن إسحاق مختلف فيه، فقد قال فيه الإمام أحمد ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ُكتب حديثه[lxxviii]. فاجتماع قرينتي المخالفة للجمهور وضعف الراوي جعل هذه الزيادة شاذة غير محفوظة.
والمخالفة من أقوى القرائن على الإعلال، خاصة إذا كان المخالف أقل حفظاً وعدداً من المخالفين قال الإمام أحمد في هذه الزيادة: (هذا حديث منكر)[lxxix]. والنكارة هنا تعني أن الحديث خالف فيه راويه من هو أوثق منه. كما أن المعنى نفسه قد يكون قرينة، فالجمع بين الغش وحمل السلاح في حديث واحد ليس مطرداً، فالغش أعم من حمل السلاح. وبناءً على هذه القرائن، حكم النقاد بضعف هذه الزيادة وعدم ثبوتها، مع بقاء أصل الحديث صحيحاً.
النموذج الرابع: حديث الاضطراب
حديث: (أفضل الصلاة بعد الفريضة قيام الليل)
أولاً: نص الحديث
عن أبي هريره رضي الله عنه قال: قال رسول الله (صلى): (أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ)[lxxx].
ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم
يعد حديث أبي هريرة هذا من الأحاديث التي ظهرت فيها قرينة الاضطراب. فقد رواه سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة. وسعد بن إسحاق مختلف فيه قال أحمد: **ثقة**، وقال ابن معين: **ضعيف**، وقال أبو حاتم: **صالح**[lxxxi]. والاضطراب هنا يتمثل في اختلاف الرواة على سعد بن إسحاق في إسناده، فرواه مرة عن أبيه عن جده، ومرة عن أبيه عن جده عن أبي هريره، ومرة عن ابيه عن جده موقوفاً على كعب بن عجرة.
والاضطراب من القرائن المتوسطة إلى القوية التي تدل على أن الراوي لم يضبط الحديث ضبطاً تاماً. قال ابن رجب: (هذا حديث مضطرب الإسناد، وقد اختلف فيه على سعد بن إسحاق)[lxxxii]. ومع ذلك، فإن للحديث شواهد عن غير أبي هريرة، منها حديث ابن مسعود وغيره. وهذه الشواهد شكلت قرينة قوية على صحة أصل الحديث، فاضطراب إسناد سعد بن إسحاق لا يضر مع وجود الطرق الأخرى. وبناءً على ذلك، صحح مسلم هذا الحديث وأخرجه في صحيحه. فهنا قرينة الشواهد قوّت الحديث رغم اضطراب بعض طرقه.
النموذج الخامس: حديث زيادةالثقة

حديث: (إذا أقيمت الصلاة فلاصلاة إلاالمكتوبة)

أولاً: نص الحديث

عن أبي هريرة ﷺ أن النبي (صلى) قال:(إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَاصَلَاةَ إِلَّاالْمَكْتُوبَةَ)[lxxxiii]. وفي رواية لأبي معاوية: (اذاأقيمت الصلاةفلا صلاة إِلَّاالَّتِي أُقِيمَتْ)[lxxxiv].

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

يظهر في هذا المثال أثر اختلاف النقاد في قبول زيادة الثقة. فقد روى جماعةمن الثقات عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريره بلفظ: (**فلا صلاة إلا المكتوبة**). وروى أبو معاوية الضرير عن الأعمش بلفظ: (فلا صلاة إلا التي أقيمت). وأبو معاوية ثقة حافظ، لكنه خالف الجمهور من الثقات كشعبة والثوري وابن إدريس الذين رووه بلفظ المكتوبة.

وزيادة الثقة إذا خالف من هو أوثق منه تعتبر قرينة متوسطة على وهمه في تلك الزيادة. قال الإمام مسلم: رواية أبي معاوية هكذا، ورواية غيرهم كما ذكرنا[lxxxv]. واختلف الشراح في هذه الزيادة، فالنووي رجح رواية الجمهور وقال: (المحفوظ رواية الجمهور)[lxxxvi]. ومع ذلك، فالحديث صحيح بمتنيه، والزيادة قد تكون تفسيراً للفظ المكتوبة فلا مخالفة حقيقية. وهذا يبين أن زيادة الثقة لا ترد مطلقاً، بل ينظر فيها مع قرائن أخرى.

النموذج السادس: حديث عنعنة المدلس

حديث: (إنما الأعمال بالنيات) (دراسة عنعنة يحيى بن سعيد)

أولاً: نص الحديث

سبق ذكره.

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

يُظهر هذا المثال كيف يتعامل النقاد مع قرينة عنعنة المدلس. فلو كان يحيى بن سعيد الأنصاري مدلساً، لكانت عنعنته قرينة متوسطة على الإرسال الخفي. ولكن يحيى بن سعيد لم يوصف بالتدليس، بل هو ثقة ثبت، وقد صرح بالسماع في روايته حيث قال: (حدثنا محمد بن إبراهيم.)[lxxxvii]. وعندما يصرح المدلس بالسماع، تزول قرينة التدليس ويحتج بحديثه. وبناءً على ذلك، لم تؤثر قرينة العنعنة هنا لانتفاء أصلها.

النموذج السابع: حديث الشهرة والعمل

حديث: (الخيل معقودفي نواصيهاالخير)

أولاً: نص الحديث

عن عروةالبارقي ﷺأن النبي ﷺ قال:(**الْخَيْلُ مَعْقُودٌفِي نَوَاصِيهَاالْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**)[lxxxviii].

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

حديث(الخيل معقودفي نواصيهاالخير) من الأحاديث التي تضافرت فيها قرائن الصحة. فقد روي عن جماعةمن الصحابةمنهم عروةالبارقي، وأبوهريرة، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، وغيرهم. وتعدد الطرق قرينة قوية على صحة الحديث، لأنه يستحيل تواطؤ هؤلاء الصحابة على الكذب. كما أن الحديث مشهور عند المحدثين والفقهاء، وقد تلقوه بالقبول وعملوا بمضمونه والشهرة والعمل من أقوى القرائن الخارجية على صحة الحديث. وبناءً على هذه القرائن، اتفق البخاري ومسلم على إخراجه، وصار من الأحاديث المتلقاة بالقبول.

النموذج الثامن: حديث تداخل القرائن

حديث: (لا تسبوا أصحابي)

أولاً: نص الحديث

عن أبي سعيدالخدري ﷺأن رسول الله ﷺ قال: (**لَاتَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْأَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًامَاأَدْرَكَ مُدَّأَحَدِهِمْ وَلَانَصِيفَهُ**)[lxxxix].

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

يظهر في هذا الحديث أثر تداخل القرائن وتضافرها. فقد روي هذا الحديث عن جماعةمن الصحابةمنهم أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعبد الله بن مغفل. وهذا التعدد قرينة قوية على صحة الحديث. كما أن معناه موافق للقرآن الذي مدح الصحابة في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:

29]. وهذه الموافقة للنص القرآني قرينة قوية. وقد تفرد بعض الرواة بلفظة ولا نصيفه، وهي زيادة ثقة لم تخالف من هو أوثق، فقبلت لوجود قرائن تقويها. وبناءً على تضافر هذه القرائن، حكم النقاد بصحة الحديث وزيادته.

النموذج التاسع: حديث الرفع والوقف

حديث: (إنما الأعمال بالنيات)

أولاً: نص الحديث

سبق ذكره.

ثانياً: تحليل القرائن ومراتبها وأثرها في الحكم

يُظهر هذا المثال كيفية تعامل النقاد مع قرينة الاختلاف في رفع الحديث ووقفه. فقد روي حديث (إنما الأعمال بالنيات) مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وروي موقوفاً على عمر بن الخطاب. والرافع هو يحيى بن سعيد الأنصاري الثقة الحافظ، والواقف غيره. والاختلاف في الرفع والوقف من القرائن المتوسطة التي تحتاج إلى ترجيح. وقد رجح النقاد الرواية المرفوعة لأن راويها ثقة حافظ، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تخالف من هو أوثق. قال ابن رجب: (الحكم للرفع لأن الراوي الثقة إذا رفع وخالف من وقف، فالحكم للرافع إذا كان حافظاً)[xc]

المطلب الثاني: أثر القرائن في التصحيح والتضعيف.

بعد استعراض النماذج التطبيقية لمراتب القرائن في المطلب السابق، يتضح أن هذه المراتب ليست مجرد تصنيف نظري، بل لها أثر عملي مباشر في منهجية النقاد عند التصحيح والتضعيف. فالتراتبية التي تتبعها القرائن تحدد مسار الحكم على الحديث، وتكشف عن الضوابط المنهجية التي اعتمدها أئمة الحديث في موازنة الروايات وترجيح بعضها على بعض. وفي هذا المطلب سيتم بيان أثر هذه التراتبية في منهجية التصحيح والتضعيف من خلال عدة محاور: تأثير القرائن القوية في رد الحديث، وتأثير القرائن المتوسطة في التوقف والموازنة، وتأثير القرائن الضعيفة في التقوية عند التضافر، وأخيراً دور الخبرة النقدية في تطبيق هذه التراتبية.

أولاً: أثر القرائن القوية في الجزم بالحكم (الرد أو القبول)

القرائن القوية هي التي لا يكاد يتخلف الحكم بها، وتقود الناقد إلى الجزم بعلة الحديث أو صحته في الغالب. وقد ظهر أثر هذه القرائن في منهجية التصحيح والتضعيف من خلال ما يلي:

1- قرينة اتهام الراوي بالكذب وتأثيرها في الحكم بالوضع

إذا ثبت لدى الناقد أن راوياً من رواة الحديث متهم بالكذب أو وضع الحديث، فإن هذه القرينة وحدها كافية للحكم على الحديث بالوضع ورده، إلا إذا ورد من طرق أخرى يقوى بها. وهذا ما قرره الأئمة مجمعين. قال ابن حبان: (وأولى ما يجرح به المحدث الكذب، فإذا ثبت على الرجل الكذب في حديث واحد سقط جميع حديثه) [xci]. وقد طبق النقاد هذه القاعدة على أحاديث كثيرة منها حديث (**ان تحت البحرنارا وتحت الناربحرا**) حكمه ضعيف لجهالة رواته والاضطراب فيه وقال ابو داود ان رواته مجهوليون كما ذكره البخاري في تاريخه وذكرله هذاالحديث وذكر اضطرابه وقال لم يصح حديثه وقال ابن عبدالبرد في التمهيدفي الموطأمن المعاني والاسانيد هو حديث ضعيف مظلم الإسناد [xcii].

2- قرينة مخالفة النص القطعي وتأثيرها في الحكم بالنكارة

إذا جاء حديث يخالف نصاً قطعياً من القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع، كانت هذه قرينة قوية على نكارته وعدم ثبوته. وقد استعمل النقاد هذه القرينة في نقد الأحاديث. قال الإمام الشافعي: (لا يثبت حديث يخالف القرآن)[xciii]. ومثال ذلك ما روي من حديث (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فإنه موافق للقرآن في آية اللعان، ولو جاء حديث يخالف ذلك لكان مردوداً.

3- قرينة الإعراض العام عن الحديث وتأثيرها في الحكم بعدم الثبوت

إذا أعرض الأئمة عن حديث معين مع وجود ما يقتضي ذكره والعمل به، كان ذلك قرينة قوية على عدم ثبوته عندهم. **قال ابن رجب**: (وقد يُعلُّ الحديث بأن الأئمة لا يعملون به مع شهرته فإن ذلك يدل على أنه ليس بمحفوظ)[xciv]. ومثال ذلك حديث (إذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع) فقد أعرض عنه الأئمة مع وجود الحاجة إليه، فحكموا بضعفه.

4- قرينة الاضطراب الشديد غير القابل للجمع وتأثيرها في الحكم بعدم الضبط

إذا اضطرب الراوي في حديثه اضطراباً شديداً لا يمكن معه ترجيح رواية على أخرى، كان ذلك قرينة قوية على عدم ضبطه للحديث، فيحكم بضعفه. قال ابن الصلاح: (الحديث المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة، فيحكم عليه بالضعف لعدم ترجيح بعضها على بعض)[xcv].

ثانياً: أثر القرائن المتوسطة في التوقف والموازنة والترجيح

القرائن المتوسطة هي التي تفيد غلبة الظن بوجود العلة أو عدمها، لكنها لا تبلغ درجة اليقين ويحتاج الناقد معها إلى مزيد نظر وموازنة. وقد ظهر أثرها في المنهجية النقدية من خلال:

1- قرينة التفرد وتأثيرها في التوقف حتى تتبين القرائن الأخرى

التفرد ليس علة في ذاته، بل هو قرينة تحتاج إلى نظر في حال الراوي والمتابعات. فتفرد الثقة الحافظ لا يضر، وتفرد الضعيف أو الصدوق الذي ليس من الحفاظ قرينة على النكارة. قال ابن رجب: (التفرد لا يوجب الحكم على الحديث بالوضع، ولكنه قرينة على نكارته إذا كان الراوي ليس من الحفاظ)[xcvi]. وقد طبق النقاد ذلك في حديث (انما الأعمال بالنيات) حيث تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري الثقة، فلم يضره تفرده لوجود قرائن أخرى تقويه.

2- قرينة المخالفة وتأثيرها في ترجيح رواية على أخرى

المخالفة من أقوى القرائن على الشذوذ، لكنها تحتاج إلى موازنة بين المخالف والمخالف له. فإذا كان المخالف أوثق وأكثر عدداً، رجحت روايته. قال ابن حجر: (إذا خالف الراوي من هو أرجح منه، فالمحفوظ رواية الراجح، والشاذ رواية المرجوح)[xcvii]. ومثال ذلك حديث (من غشنا فليس منا) حيث خالف عبد الرحمن بن إسحاق الجمهور بزيادة، فرجحت رواية الجمهور.

3- قرينة زيادة الثقة وتأثيرها في قبول الزيادة أو ردها

زيادة الثقة محل خلاف بين النقاد، فمنهم من يقبلها مطلقاً، ومنهم من يردها إذا خالف من هو أوثق. والراجح أن الزيادة تقبل إذا لم تخالف من هو أوثق، وإلا كانت شاذة. قال ابن حجر: (زيادةالثقة مقبولة مالم تخالف من هوأوثق منها)[xcviii]وقد طبق ذلك في حديث (إذا أقيمت الصلاة) حيث زاد أبو معاوية لفظاً، فقيل بقبولها على أنها تفسير، وقيل بردها لمخالفة الجمهور.

4- قرينة عنعنة المدلس وتأثيرها في التوقف حتى يتبين السماع

عنعنة المدلس قرينة على الإرسال الخفي، فلا يحتج بها حتى يصرح بالسماع. قال ابن الصلاح: (إذا قال المدلس: عن فلان، لم يحتج به حتى يبين السماع)[xcix]. وقد طبق ذلك في أحاديث كثيرة، كأحاديث الحسن البصري عن الصحابة، فإن عنعنته لا تقبل لأنه مدلس.

ثالثاً: أثر القرائن الضعيفة في التقوية عند التضافر

القرائن الضعيفة هي التي لا ترجح بمفردها حكماً، لكنها قد تكتسب قوة بانضمام غيرها إليها. وقد ظهر أثرها في المنهجية النقدية من خلال:

1- مذهب الراوي كقرينة ضعيفة لا توجب الرد بمفردها

مذهب الراوي وعقيدته قد يكون قرينة على احتمال روايته ما يوافق هواه، لكنها لا توجب رد حديثه إذا كان ثقة. قال الذهبي: (البدعة على مراتب، فصاحب البدعة الصغيرة إذا كان صدوقاً فحديثه صحيح، وأما الداعية إلى البدعة الكبيرة فيتوقف في حديثه)[c]. فالقرينة هنا ضعيفة، لكنها قد تتقوى إذا انضمت إليها قرائن أخرى كالتفرد والمخالفة.

2- الرواية عن الضعفاء كقرينة ضعيفة لا تعني سقوط جميع الحديث

إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فهذه قرينة ضعيفة على احتمال وجود نكارة في حديثه، لكن لا يعني ذلك أن كل حديثه ساقط. قال الخطيب البغدادي: (الراوي إذا روى عن الضعفاء لم يسقط حديثه عن الثقات، ولكن يُنظر في حديثه، فما رواه عن ثقة فهو مقبول، وما رواه عن ضعيف فهو مردود)[ci].

3- صغر سن الراوي عند السماع كقرينة ضعيفة لا توجب الرد

صغر سن الراوي قد يكون قرينة ضعيفة على احتمال عدم ضبطه، لكنها لا توجب رد الحديث، فقد سمع كثير من الصحابة وهم صغار وحديثهم صحيح. قال ابن حجر: (سماع الصغير جائز إذا كان يميز، وحديثه مقبول إذا كان ثقة)[cii].

4- عدم مناسبة الحديث للواقع كقرينة ضعيفة تستدعي التوقف

إذا كان الحديث لا يناسب الحادثة التي قيل فيها، أو يخالف السياق التاريخي المعروف، كانت هذه قرينة ضعيفة على احتمال الوهم، لكنها لا تكفي وحدها للحكم بالرد. قال ابن قيم الجوزية: (من أعظم القرائن على وضع الحديث مخالفته للواقع أو للحس أو للتاريخ الثابت، لكن هذه القرائن تحتاج إلى خبرة واسعة)[ciii].

رابعاً: أثر تضافر القرائن في تقوية الحكم أو إضعافه

من أهم ما يميز المنهج النقدي عند المحدثين أنهم لا ينظرون إلى القرائن بمعزل عن بعضها، بل ينظرون إلى مجمل القرائن المحيطة بالحديث. فالقرائن الضعيفة قد تتقوى بتضافرها، والقرائن القوية قد توهن بوجود قرائن معارضة. وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى بقوله: (وقد يجتمع للحديث علل خفيفة كل واحد منها لو انفرد لم يقدح، فإذا اجتمعت صارت قادحة)[civ].

1- تضافر القرائن الضعيفة يؤدي إلى حكم قوي

مثال ذلك: حديث يرويه راوٍ ضعيف (قرينة متوسطة) وفيه غرابة في المتن (قرينة متوسطة) ومخالفة لحديث مشهور (قرينة قوية). هنا تتضافر هذه القرائن لتجعل الحديث منكراً. بينما لو انفردت كل قرينة لكان الحكم مختلفاً.

2- وجود قرائن معارضة قد يوهن القرائن القوية

مثال ذلك: حديث تفرد به راوٍ ثقة (**قرينة متوسطة**) لكن له شواهد من طرق أخرى (**قرينة قوية تقويه**). هنا توهن قرينة التفرد بوجود الشواهد. أو حديث فيه راوٍ ضعيف (**قرينة متوسطة**) لكن له متابعات (**قرينة قوية**) فيقوى بها.

3- التوازن بين القرائن المتعارضة

قد تتعارض القرائن في الحديث الواحد، فيحتاج الناقد إلى موازنة دقيقة. فمثلاً: قد يكون في الحديث قرينة قوية توجب الضعف، وقرينة أخرى قوية توجب القوة، فيحتاج الناقد إلى ترجيح إحداهما. وهذا ما نجده في أحاديث كثيرة اختلف فيها النقاد.

خامساً: دور الخبرة النقدية والملكة الحديثية في تطبيق التراتبية

لا يمكن تطبيق مراتب القرائن تطبيقاً صحيحاً دون خبرة واسعةوملكة نقدية متأصلة. فالناقد الخبير هو الذي يستطيع أن يميز بين القرائن القوية والمتوسطة والضعيفة، وأن يزنها ويوازن بينها. وقد أشار النقاد إلى هذا المعنى:

1- النقد ليس مجرد قواعد جافة

قال ابن رجب: (اعلم أن علم العلل من أشرف علوم الحديث وأدقها، ولايقوم به إلامن رزقه الله فهمًاثاقباً ومعرفة واسعة)[cv]. فمعرفة مراتب القرائن وتطبيقها يحتاج إلى ذوق حديثي يكتسب بالخبرة والممارسة.

2- تفاوت النقاد في إدراك مراتب القرائن

ليس النقاد على درجة واحدة في إدراك مراتب القرائن، فمنهم المتوسع في الإعلال ومنهم المتشدد. وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف خبراتهم ومناهجهم. قال السخاوي (النقاد يتفاوتون في معرفة العلل، فمنهم من يعل بأدنى شيء، ومنهم من لا يعل إلا بالأمر الواضح)[cvi].

3- أهمية النظر في مجموع القرائن

الخبرة النقدية تعين الناقد على النظر في مجموع القرائن وعدم الاقتصار على قرينة واحدة. فكم من حديث ظاهره الصحة بسبب سلامة إسناده، لكن القرائن المحيطة به تدل على علته. وكم من حديث ظاهره الضعف، لكن القرائن الأخرى تدل على صحته.

سادساً: تطبيقات عملية على أثر التراتبية في منهجية التصحيح والتضعيف

1- تطبيق على حديث تفرد به ثقة مع شهرته

حديث (إنما الأعمال بالنيات) كما سبق: تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري وهو ثقة حافظ[cvii] ، لكن قرينة الشهرة وتلقي الأمة له بالقبول قوته، فصح واتفق على إخراجه البخاري ومسلم. قال الإمام أحمد: (حديث عمر هذا ليس له إسناد يصح غيره)[cviii].

2- تطبيق على حديث تفرد به ضعيف مع تعدد طرقه

حديث (**لا وصية لوارث**) من طريق عيسى بن أيوب تفرد به راوٍ مختلف فيه، قال أبو حاتم (يكتب حديثه ولايحتج به)[cix]، لكن قرينة تعدد الطرق عن جماعة من الصحابة قوته، حتى قال الترمذي (حديث حسن صحيح)[cx].

3- تطبيق على حديث خالف فيه راوٍ الجمهور

حديث زيادة (**ومن حمل علينا السلاح**): خالف عبد الرحمن بن إسحاق جمهور الرواة الثقات، وهو مختلف فيه، قال يحيى بن معين: (ضعيف)[cxi]، فردت زيادته. قال الإمام أحمد: (هذا حديث منكر)[cxii].

4- تطبيق على حديث مضطرب مع وجود شواهد

حديث (أفضل الصلاة بعد الفريضة قيام الليل): اضطراب في إسناد سعد بن إسحاق، قال ابن رجب: (هذا حديث مضطرب الإسناد)[cxiii]، لكن الشواهد عن غير أبي هريرة قوته، فصححه مسلم وأخرجه في صحيحه[cxiv].

5- تطبيق على حديث فيه قرائن ضعيفة متضافرة

حديث يرويه راوٍ صدوق له مذهب، مع غرابة في متنه، ومخالفة يسيرة. هنا تتضافر القرائن الضعيفة فتجعل الحديث في مرتبة الحسن أو الضعيف بحسب قوتها. قال ابن حجر: (وقد يجتمع للحديث علل خفيفة كل واحد منها لو انفرد لم يقدح، فإذا اجتمعت صارت قادحة)[cxv].

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن قرائن الإعلال تمثل نظاماً متكاملاً من الأدوات النقدية التي استخدمها أئمة الحديث في الكشف عن العلل الخفية، وهي ليست قوالب جاهزة تطبق آلياً، بل معايير مرنة تخضع لنظر الناقد الخبير وخبرته العميقة. وتتنوع هذه القرائن بين ما يتصل بالسند، وما يتصل بالمتن، وما يتصل بالرواة وما يتصل بطريقة الأداء، وما يتصل بالعوامل الخارجية.

وقد أثبتت الدراسة أن هذه القرائن ليست على درجة واحدة من القوه، بل لها مراتب متفاوتة تبعاً لقوة دلالتها وثبوتها. فهناك قرائن قوية تكاد تكون ملازمة للعلة، كاتهام الراوي بالكذب، ومخالفة النص القطعي، والإعراض العام عن الحديث. وهناك قرائن متوسطة تفيد غلبه الظن كالتفرد، والمخالفة، وعنعنة المدلس وهناك قرائن ضعيفة لا يرجح بها حكم بمفردها، كالمذهب والرواية عن الضعفاء. ويعكس هذا التراتب دقة المنهج النقدي عند المحدثين، ويدل على أن الحكم على الحديث ليس عملية ميكانيكية، بل هو نظر مركب يقوم على موازنة دقيقة بين القرائن المختلفة، ومراعاة مجمل الأحوال والملابسات.

كما كشفت النماذج التطبيقية التي حللتها الدراسة عن كيفية توظيف النقاد لمراتب القرائن في أحكامهم. فحديث إنما الأعمال بالنيات صحح مع تفرد راويهلوجود قرائن قوية كالشهرة وتلقي الأمة له بالقبول. وحديث لا وصية لوارث صحح مع ضعف راويه في بعض طرقه لتعدد طرقه وشواهده وعمل الأئمة به. وفي المقابل، ردت زيادة من حمل علينا السلاح في حديث من غشنا فليس منا لمخالفة راويها للجمهور مع ضعفه. وحديثأ فضل الصلاة بعد الفريضة قيام الليل صححه مسلم رغم اضطراب إسناده لوجود شواهد تقويه. وحديث الخيل معقود في نواصيها الخير صحح لتعدد طرقه وشهرته. وحديث صوموا تصحوا ضعف لتفرد راوٍ ضعيف به مع قرائن أخرى.. تبرهن هذه النماذج على أن المنهج النقدي الإسلامي يقوم على جمع القرائن وموازنتها، لا على تطبيق قوالب جاهزة.

كما تبين أن لتضافر القرائن أثراً كبيراً في تقوية الحكم أو إضعافه، فالقرائن الضعيفة قد تتقوى بتضافرها، والقرائن القوية قد توهن بوجود قرائن معارضة. والنظر إلى مجمل القرائن هو ما يميز الناقد الخبير. وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى بقوله وقد يجتمع للحديث علل خفيفة كل واحد منها لو انفرد لم يقدح، فإذا اجتمعت صارت قادحة. وهذا يدل على عمق المنهج النقدي ومرونته في آن.

وأخيراً، فإن تطبيق مراتب القرائن يحتاج إلى خبرة نقدية واسعة وملكة حديثية متأصلة، ولهذا تفاوتت أحكام النقاد في بعض الأحاديث بحسب إدراكهم لهذه المراتب ومدى خبرتهم. وهذا ما يميز المنهج النقدي الإسلامي, ويجعله منهجاً دقيقاً متطوراً، لا يعتمد على القوالب الجامدة، بل على النظر المركب والموازنة الدقيقة بين مختلف القرائن، مع مراعاة السياق العام للحديث وملابساته.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي الباحث بالعناية بدراسة قرائن الإعلال دراسة تأصيلية تطبيقية والكشف عن المزيد من صورها في تراث النقاد، وإفراد كل قرينة بدراسة مستقلة تبرز معالمها وتطبيقاتها. كما يوصي بالاهتمام بالجوانب

التطبيقية في علم علل الحديث، وتقديم نماذج متنوعة تعين الدارسين على فهم المنهج النقدي، وتنمي لديهم الملكة النقدية. ويدعو إلى دراسة اختلاف النقاد في الأحاديث في ضوء مراتب القرائن لبيان أثر هذه المراتب في اختلافهم. ويقترح إنشاء قواعد بيانات محوسبة تجمع أقوالالنقاد في القرائن المختلفة، وتصنفها بحسب مراتبها ليسهل الوصول إليها والاستفادة منها في الدراسات الحديثية.

الهوامش

[i] - ابن فارس، أحمد (1399هـ): معجم مقاييساللغة، بيروت: دار الفكر ، مادة (قرن)، ج 5، ص 77
[ii] - بن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ): لسان العرب، ط3، بيروت دار صادر، مادة (قرن)، ج13، 336ص
[iii] - القرطبي محمد (1384هـ): الجامع لأحكام القرآن، ط2، القاهرة دار الكتب المصرية، ج16، ص 90
[iv] - إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ص 161–165.
[v] - الموسوعة الفقهية: ٣٣/١٥٦ نقلا عن قواعد الفقهللبركني، وينظر التعريفات للجرجاني، مصطلح قرينة ومعجم الفقهاء محمد قلعجي: ١/٢٤٥
[vi] - لكليات لأبي البقاء (٧٣٤).
[vii] - ماهر الفحل . كتاب الجامع في العلل والفوائد .
[viii] - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوريمعرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، 1406هـ)، ص 93.
[ix] - بن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ)، ج2، ص 612.
[x] - ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذيتحقيق: همام سعيد، (الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ)، ج1، ص 13.
[xi] - ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 93.
[xii] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابنالصلاح، ج2، ص 612-613

[xiii] - ماهر الفحل . كتاب الجامع في العلل والفوائدج2.ص171
[xiv] - ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، (الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ)، ج1، ص 71.
[xv] - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، (الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ)، ج1، ص 291.
[xvi] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 668.
[xvii] - بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 156.
[xviii] - الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديثتحقيق: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ)، ص 43.
[xix] - بن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيحوالضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1390هـ)، ص 59.
[xx] - ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص 65.
[xxi] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاحج2، ص 730.
[xxii] - ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1386هـ)، ج1، ص 35.
[xxiii] - الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، 1382هـ)، ج1، ص 5.

[xxiv] - ابن حبان، محمد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثينوالضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، 1396هـ)، ج1، ص 66.
[xxv] - بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمدعوامة، (حلب: دار الرشيد، 1406هـ)، ص 12 (مقدمة التحقيق).
[xxvi] - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 125.
[xxvii] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 588.
[xxviii] - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 202.
[xxix] - ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 215.
[xxx] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابنلصلاح، ج2، ص 590.

[xxxii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 73.
[xxxiii] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 647.
[xxxiv] - ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيقعادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، ج1، ص 10.
[xxxv] - بن قيم الجوزية، المنارالمنيف، ص 71.
[xxxvi] - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، 1406هـ)، ص 217
[xxxvii] - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، (الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ)، ج1، ص 291
[xxxviii] - ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، (الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ)، ج1، ص 71
[xxxix] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاحج2، ص 668
[xl] - ابن حبان، محمد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاءوالمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، 1396هـ)، ج1، ص 66
[xli] - ابن حبان، المجروحين، ج1، ص 68.
[xlii] الشافعي، محمد بن إدريسالرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (مصر: مكتبة الحلبي، 1358هـ)، ص 224
[xliii] - الشافعي، الرسالة، ص 225
[xliv] ابن رجب الحنبلي، شرحعلالترمذي، ج1، ص 73
[xlv] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 74
[xlvi] - ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 112
[xlvii] - ابن رجب الحنبلي، شرحعلل الترمذي، ج1، ص 73
[xlviii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 74
[xlix] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 654
[l] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفايةفي علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1357هـ)، ص 202
[li] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 156
[lii] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 669
[liii] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبيبكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1390هـ)، ص 65
[liv] - الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيقعلي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، 1382هـ)، ج1، ص 5
[lv] - الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص 6
[lvi]- الخطيب البغدادي، الكفايةفي علم الرواية، ص 125
[lvii]- ابن رجب الحنبلي، شرحعلل الترمذي، ج1، ص 75
[lviii] - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزانتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1423هـ)، ج1، ص 12
[lix] - ابن قيم الجوزية، المنارالمنيف، ص 71
[lx] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابنالصلاح، ج2، ص 680
[lxi] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 75
[lxii] - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 681
[lxiii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ج1، ص 72
[lxiv] - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب لتهذيب، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1326هـ)، ج1، ص 15
[lxv] - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ص 404
[lxvi] - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدءالوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم 1ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله (صلى)إنما الأعمال بالنية، رقم 1907؛ وأبو داود في سننه، كتاب الطلاق باب في الخطأ والنسيان، رقم 2201 والترمذي في سننه، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء، رقم 1647؛ والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الطلاق، باب النية في الطلاق، رقم 5563

[lxvii] - ابن حجر العسقلاني تقريبالتهذيب، ص 452
[lxviii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 73
[lxix] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص 6
[lxx] - النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص 152
[lxxi] - أخرجه أبو داود فيسننه، كتابالوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم 2865؛ والترمذي في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم 2120؛ وابن ماجه في سننه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، رقم 2713؛ والدارمي في سننه، كتاب الوصايا، باب لا وصيةلوارث، رقم 3352؛ وأحمد في مسنده، مسند أبي أمامة، رقم 22277
[lxxii] - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 386
[lxxiii] - أخرجه الترمذي رقم 2121 والنسائي في السنن الكبرى)، وحديث علي بن أبي طالب (أخرجه الدارقطني في سننه
[lxxiv] - ابن المنذر، الإجماع، ص 87
[lxxv] - الترمذي، سنن الترمذيج4، ص 104
[lxxvi] - الحاكم، المستدركعلى الصحيحين، ج4، ص 332
[lxxvii] - أصل الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي (صلى)من غشنا فليس منا، رقم 102. والزيادة أخرجها أحمد في مسنده، ج2، ص 242
[lxxviii] - ابن حجر العسقلان تقريب التهذيب، ص 236
[lxxix] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 72
[lxxx] - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم 1163
[lxxxi] - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 172
[lxxxii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 78
[lxxxiii] - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين، باب كراهية الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم 710
[lxxxiv] - أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيح مسلم كتاب الصلاة (كتاب صلاة المسافرين وقصرها)، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن في الإقامة،برقم الحديث (1644/710)
[lxxxv] - مسلم، صحيح مسلم ج1، ص 484
[lxxxvi] - النووي، شرح صحيح مسلم، ج5، ص 225
[lxxxvii] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص 6
[lxxxviii] - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير، رقم 2850؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل الخيل، رقم 1873
[lxxxix] - أخرجه البخاري في صحيحهكتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي (صلى)لو كنت متخذاً خليلاً، رقم 3673؛ ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، رقم 2540
[xc] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 67
[xci] - ابن حبان، المجروحين، ج1، ص 68
[xcii] - https://www.madarisweb.com/ar/naqish/5112 تاريخ الزياره 7مارس 2026
[xciii] - الشافعي، الرسالة، ص 225
[xciv] - ابن رجب الحنبلي، شرحعلل الترمذي، ج1، ص 73
[xcv] - ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 112
[xcvi] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 74
[xcvii] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 654
[xcviii] ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 669
[xcix] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 156
[c] الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص 6
[ci] - الخطيب البغداد الكفاية في علم الرواية، ص 125
[cii] - ابن حجر العسقلانيلسان الميزان، ج1، ص 12
[ciii] - ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص 71
[civ] - ابن حجر العسقلانيالنكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 681
[cv] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 13
[cvi] - السخاوي، فتح المغيثج1، ص 286
[cvii] - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 452

[cviii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 73
[cix] - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 386
[cx] - الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص 104
[cxi] - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 236
[cxii] - ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي، ج1، ص 72
[cxiii] - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص 78
[cxiv] - مسلمصحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم 1163
[cxv] ابن حجرالعسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، ص 681

المصادر والمراجع

القران الكريم
1- الاجماع – ابن المنذر
2- الاصابة في تمييز الصحابة –ابن حجر العسقلاني
3- الجامع لاحكام القران – القرطبي
4- الجامع في العلل والفوائد – ماهر الفحل
5- التعريفات الجرجاني
6- تقريب التهذيب – ابن حجر العسقلاني
7- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي السيوطي
8- تهذيب التهذيب – ابن حجر العسقلاني
9- الجامع المفصل في علم الصرف – اميل بديع يعقوب
10- شرح علل الترمذي – ابن رجب الحنبلي
11- شرح صحيح مسلم – النووي
12- الرسالة للشافعي
13- سنن ابي داود – السجستاني
14- سنن الترمذي – الترمذي
15- سنن الدار قطني – الدار قطني
16- سنن الدارمي – الدارمي
17- سنن ابي ماجه – ابن ماجه
18- صحيح البخاري البخاري
19- صحيح مسلم – مسلم ابن الحجاج
20- - فتح المغيث بشرح الفية الفية الحديث – السخاوي
21- قواعد الفقه – السخاوي
22- الكليات – ابو البقاء الكفوي
23- لسان العرب ابن منظور
24- معجم الفقهاء محمد علقجي
25- لسان الميزان ابن حجر العسقلاني
26- معجم الفقهاء – محمد علقجي
27- معجم مقاييس اللغه ابن فارس
28- معرفة انواع علوم الحديث ابن الصلاح
29- معرفة علوم الحديث النيسابوري
30- المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين ابن حبان
31- المستدرك على الصحيحين
32- المسند – احمد بن حنيل
33- المعجم المفصل في علم الصرف – اميل بديع معروف
34- الميزان في نقد الرجال ميزان الاعتدال – الذهبي
35- المنار المنير في الصحيح والضعيف – ابن قيم الجوزية

36- الموضوعات ابن الجوزي
37- الموسوعه الفقهيه وزاره الاوقاف الكويتيه
38- النكت على كتاب ابن الصلاح – ابن حجر العسقلاني
39- هدي الساري مقدمة في فتح الباري – ابن حجر العسقلاني
40- https://www.madarisweb.com/ar/naqish/5112